

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

دوافع الشباب المغربي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

وأثار ذلك على دول ضفتي المتوسط

The motives of Maghreb youth for illegal immigration to Europe

And the effects of this on the countries on both sides of the  
Mediterranean

يمينة قصير\*

جامعة الجلفة (الجزائر)، y.ghesseier@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/15

تاريخ القبول: 2021/02/12

تاريخ ارسال المقال: 2020/12/05

\*المؤلف المرسل

## الملخص:

الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة إجرامية تأخذ صورة التنظيم الدولي العابر للحدود، ويقصد بها اجتياز الحدود دون موافقة الدولة الأصل وكذا الدول المستقبلية، ونتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر والذي يتوسط دول المغرب العربي، ويتميز بحدوده الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي؛ فان الجزائر تعتبر من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا وآسيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا، إضافة إلى كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين منها إلى أوروبا. ولقد اتسعت الظاهرة وتعاظمت أسبابها وآثارها، الأمر الذي يستدعي الكثير من التنسيق والتعاون من اجل ردعها والسيطرة عليها.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة غير الشرعية ; الشباب المغاربي ; الجريمة الدولية العابرة للحدود، انتقال الأجانب عبر الحدود.

## Abstract :

Illegal immigration is a criminal phenomenon that takes the form of transnational international organization, and is intended to cross borders without the consent of the country of origin as well as the receiving countries, and as a result of the strategic location occupied by Algeria, which mediates the countries of the Maghreb, and is distinguished by its vast borders with the countries of the Sahel and Sahara such as Niger and Mali Algeria is considered one of the most important transit countries for illegal immigrants from Africa and Asia to the southern bank of Europe, in addition to being a source country for illegal immigrants from Africa to Europe.

The phenomenon has expanded and its causes and effects have increased, which requires much coordination and cooperation in order to deter and control it.

**Keywords:** Illegal immigration; Maghreb youth; International transnational crime; the movement of foreigners across borders.

## مقدمة:

يشهد العالم في الوقت الحالي مجموعة من التطورات والتغيرات المتلاحقة، في العديد من المجالات المجتمعية؛ سياسية واجتماعية واقتصادية أيضاً، أفرزت الكثير من الظواهر السلبية ذات التأثير الخطير في بناء الدولة والمجتمع، والتي تحوّلت إلى ظواهر إجرامية تأخذ صورة التنظيم الدولي العابر للحدود.

من هذه الظواهر ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ والتي يقصد بها اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل وكذا الدول المستقبلية، فإذا كان الأجنبي لا يملك حق الدخول إلى أي بلد إلاً وفقاً لقوانين بلده وقوانين

البلد المستقبل، بقيامه بجميع الإجراءات القانونية اللازمة للهجرة، لتكون عملية انتقاله شرعية<sup>(1)</sup>، فإنه في غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي، أيًا كانت الوسائل المستعملة، سواء بتزوير الوثائق أو غيرها، وسواء كان ذلك برًا أو بحرًا أو جوًّا، بشكل بعيد عن المراقبة الأمنية والجمركية<sup>(2)</sup>؛ كهجرة المغاربة السرية من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو القارة الأوربية، التي شهدت تطورات مثيرة ومتسارعة انتقلت بسرعة من كونها مشكلة محدودة إلى موضوع يشغل اهتمام الاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال الإفريقي على حد السواء.

ونتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر والذي يتوسط دول المغرب العربي، ويتميز بحدوده الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، فإنّ الجزائر تعتبر من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا وآسيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا، إضافة إلى كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير شرعيين منها وإلى أوروبا.

ورغم أنّ الهجرة السرية منتشرة في كامل القارة الإفريقية؛ فإنها ترتفع كلما اتجهنا شمالاً، مما يجعل حصة الدول المغربية منها كبيرة<sup>(3)</sup>. حيث دأب المغاربة والجزائريون - بصفة خاصة - خلال السنوات الماضية على التسلّل عبر مضيق جبل طارق على متن القوارب الصغيرة من مدينة مليلية المحتلة الواقعة فوق التراب المغربي، والتي تعد المدخل إلى التراب الإسباني، أو عن طريق صقلية<sup>(4)</sup> عبر تونس باتجاه إيطاليا، أو من خلال السواحل الليبية نحو إيطاليا أيضاً.

ولقد اتسعت الظاهرة وتعاظمت بتعاظم أسبابها وآثارها، الأمر الذي يستدعي الكثير من التنسيق والتعاون من أجل ردعها والسيطرة عليها؛ من خلال استئصال الأسباب الدافعة إليها، ما جعلنا نتساءل عن دوافع الشباب المغربي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا؟ وعن آثار ذلك على دول ضفتي المتوسط؟

الأمر الذي نحاول الإجابة عنه ضمن هذه الدراسة، باستخدام المنهج الوصفي، الذي يقتضي رصد الدوافع وتحليل الواقع، وما أفرزته الظاهرة من آثار، انطلاقاً من فرضية رئيسة مفادها أنه رغم اختلاف أسباب لجوء الشباب المغربي إلى هذه الطريقة وتنوع دوافعهم قصد تغيير نمط حياتهم، فإنّ نتيجة الإقدام على تلك الطريقة واحدة وخطورتها أكيدة، إن على المستوى الإنساني والأمني أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لكلي الجانبين.

### المبحث الأول: دوافع الشباب المغربي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا:

ارتبطت الهجرة من بلدان المغرب العربي بمرحلة الاستعمار وما تلاها؛ فبعد غزو هذه المنطقة واحتلالها، قدمت أعداد كبيرة من الأوربيين لغرض الإقامة، فاغتصبت الثروات المعدنية والزراعية، وسيطرت على أكثر الأراضي خصوبة، ودفعت الفلاحين إلى الأراضي الجافة. فكانت هذه الممارسات سبباً في هجرة أبناء المغرب العربي إلى الخارج، لاسيما إلى أوروبا، ومثّلت فرنسا أكبر قطب جذب لتيارات هذه الهجرة، نتيجة الروابط الاستعمارية، التي كانت قائمة بينها وبين بلدان المغرب العربي<sup>(5)</sup>.

حيث وصل عدد الشباب المغربي بفرنسا سنة 1954 إلى 227560 مهاجرًا، من بينهم 212000 جزائريًا و11300 مغربيًا و4180 تونسيًا، ومع حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 بلغ عدد المقيمين بفرنسا وحدها 425000 جزائريًا.

ولقد أبرمت فرنسا مع بداية الستينيات اتفاقيات جديدة مع الدول المغاربية الثلاث، تتعلق باليد العاملة بصفة خاصة<sup>(6)</sup>، كان لها أثر كبير في زيادة عدد المهاجرين، نتيجة للفقر والحرمان اللذين عانت منهما شعوب شمال إفريقيا، وبقيت هذه الهجرة في زيادة مستمرة، سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية؛ حيث كان من لم يوفق في السفر بطريقة شرعية، يضطر للسفر بطريقة غير شرعية بكل الوسائل لتحقيق مساعيه.

حيث بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين عام 1991 نحو أوروبا حوالي مليونين و600 ألف مهاجر، وهو ما يمثل 14% من المقيمين الأجانب، أما المهاجرين من الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب، تونس) فقد قُدّر بحوالي مليون و1977 مهاجر<sup>(7)</sup>.

وفي دراسة أعدتها لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة عام 2017 أنّ عدد المهاجرين من الجزائر نحو أوروبا فاق 1.5 مليون شخص، ومن المغرب بلغ حوالي 1.34 مليون مهاجر، ومن تونس 461.1 ألف مهاجر.

وإذا كان للعوامل التاريخية أثر في تحريك عملية الهجرة غير الشرعية للشباب المغاربي نحو أوروبا، فإنّ للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أثراً نبينه فيما يلي:

**المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:**

من بين الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية، التباين في المستوى الاقتصادي بين ما يعرف بالدول الطاردة والدول المستقبلية، ومرجع هذا التباين هو أنّ وتيرة التنمية في الدول الطاردة تسير ببطء شديد على ما هو الحال عليه في الدول المستقبلية، وهذا من شأنه انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في الدول الطاردة بما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات البطالة<sup>(8)</sup>.

ففي الجزائر مثلاً أدّت الوضعية الاقتصادية المتدهورة إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي الذي اشترط تغيير النظام الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي وخلق المؤسسات الاقتصادية المفلسة وخصخصة المؤسسات العمومية، مما أدى إلى تسريح الآلاف من العمّال، وتدهور العملة الوطنية، نتج عنه ارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية، وعدم حماية المنتج الوطني، ممّا أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية، وتفشي ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات؛ حيث قدّرت نسبتها آنذاك حوالي 23.7%<sup>(9)</sup>، فساهم الضغط على سوق العمل في تغذية ظاهرة الهجرة خاصة في شكلها غير القانوني.

وترتبط الدوافع الاقتصادية إلى حد كبير بالدوافع الاجتماعية؛ ذلك أنّ تصاعد الضغوط التضخمية وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور، أمام الارتفاع المطرد للأسعار وانخفاض مستوى المعيشة، وتفاقم الأزمات في مجالات الإسكان والمرافق، والقصور في تقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية والصحية، وحقوق المواطنة أحياناً؛ ما جعل الكثير من الشباب المغاربي العاطل عن العمل يلجأ إلى التحايل على تلك الأزمات، بمحاولات السفر بطرق غير شرعية وبتأشيرات مزوّرة، خاصة بعد غلق الدول الأوربية أبوابها أمام تدفقات الهجرة المتزايدة<sup>(10)</sup>.

**المطلب الثاني: الدوافع السياسية والأمنية:**

تعبّر الهجرة غير الشرعية في واقع الأمر عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم؛ فالدول المصدرة للمهاجرين - ومن بينها الدول المغربية - تتسم في معظمها بالحرمان السياسي، والنظم الشمولية، وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية، وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة؛ بحيث يشعر الأفراد بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، والرغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية وحرية الرأي والديمقراطية والتعبير عن الذات.

وتظهر هذه الظاهرة بالذات في الدول الأكثر تسلطاً وقمعاً من دول العالم الثالث، حيث يزداد عدد المهاجرين بأي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم<sup>(11)</sup>.

كما أنّ للحروب والنزاعات الداخلية المسلحة، وما نتج عنها من تهريب للمدنيين وارتكاب لجرائم ضدهم، تأثير على هجرة مواطني تلك الدول إلى أوروبا؛ وهو ما حصل ويحصل في غالبية الدول العربية<sup>(12)</sup>.

**المطلب الثالث: الدوافع النفسية:**

تعدّ الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة، وغير الشرعية منها بصفة خاصة، فكلما تعمّقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل، يصعب اتخاذ قرار الهجرة.

كما أنّ السمات والخصائص النفسية للفرد تلعب دوراً بارزاً في ذلك؛ وهذا ما يفسّر ميل بعض الأشخاص للهجرة دون غيرهم، ممن يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن نجمل أهم تلك الدوافع فيما يلي:

- الشعور بالاغتراب الداخلي، وقد يكون ذلك ناتجاً عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به، كأسرته وأصدقائه؛
- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية، ووهم أحلام اليقظة، وحب المغامرة، والقابلية للانخداع، والميل إلى تصديق الشائعات حول بعض أوجه القصور في المجتمع، وما يمكن أن يحققه الفرد من خارجه؛
- ضعف الانتماء للأسرة والمجتمع، نتيجة قصور برامج التنشئة الاجتماعية، وضعف مؤسساتها وفي مقدمتها الأسرة والمجتمع؛
- التفكك وعدم التماسك الأسري، الذي يفرزه الفقر المدقع لكثير من الأسر، التي تدفع بأبنائها إلى البحث عن فرص أحسن للحياة، حتى وإن كانت غير مشروعة؛
- الحلم ببريق الحرية، الذي يراود الشباب نحو العيش في أوروبا؛
- الرغبة في محاكاة بعض نماذج الشباب المهاجر، وبعض مظاهر الثراء الذي أصبح يتمتع به العائدون من الهجرة؛ كافتناء سيارة فاخرة أو الاستثمار في العقار وغيرها..

ففي دراسة ميدانية لظاهرة الهجرة غير الشرعية سنة 2017<sup>(13)</sup>، تمت على مستوى المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، لعينة من شباب ريف جهة المهدية، باعتبار أنهم أكثر الشباب هجرة للسواحل الإيطالية لقرىها من تلك الجهة؛ اتّضح أنّ لدى أولئك الشباب تصدّع اجتماعي، وشعور بالإحباط نتيجة السلوك التفاخري

والاستفزازي أحياناً للمهاجرين الذين تبدو عليهم بعض مظاهر الثراء أثناء عودتهم في إجازتهم السنوية، حتى أولئك الذين كانت هجرتهم غير شرعية. مما قوى الرغبة لدى الشباب عينة الدراسة في ركوب البحر، والوصول إلى أرض الأحلام واللجنة المنتظرة، ولو على حساب حياتهم.

### المبحث الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية على دول ضفتي المتوسط:

لهجرة غير الشرعية آثار سلبية عديدة، ليس فقط على الدول المغربية المصدرة لها، وإنما أيضاً على الدول الأوروبية المستقبلية، وذلك على عديد الأصعدة الاقتصادية منها والاجتماعية، وحتى الأمنية.

#### المطلب الأول: الآثار الاقتصادية:

يرى البعض أنّ الهجرة العمالية، حتى ولو كانت غير شرعية فإنها قد تنطوي على آثار إيجابية لطرفيها كليهما، الدول المرسل والمرسلة والمستقبلية للعمالة على السواء، ويلخص هذا الرأي Ray Rist بالقول: «إنّه لوضع لا يوجد فيه أي خاسر، فالمهاجر في انتقاله إلى دول أخرى، يتلقى بالإضافة إلى الأجر العالي، التدريب الفني والمهني، الذي يساهم فيما بعد في عملية التنمية في دول المنشأ، أمّا دول الاستقبال باستقبالها لقوة العمل الوافدة، فإنها تحصل على عمالة لم تتحمّل في نشأتها أية تكاليف تذكر»<sup>(14)</sup>.

فالمؤيدون لعملية الهجرة أو القائلون بعائدها الإيجابية، يرون فيها أحد العوامل الرئيسية المساهمة في تخفيف التضخم السكاني عن الدول المرسله للعمالة، وبالتالي التخفيف من حدّة البطالة فيها<sup>(15)</sup>.

كما أنّ التحويلات النقدية المرسله من المهاجرين لذويهم في دول المنشأ، تساهم حسب رأيهم في التنمية، وقد علق أحد تقارير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الأوروبية على هذه الظاهرة في حالة الجزائر بالقول: «تعتبر مساهمة العمال المغتربين في ميزان المدفوعات الجزائري من أهم مصادر الدخل، فالتحويلات النقدية لهؤلاء العمّال، تعتبر إحدى مصادر تغطية العجز في الميزان التجاري، أمّا في المغرب فإنّ التحويلات النقدية للمغتربين من المغاربة هي إحدى أهم مصادر ميزان المدفوعات، وكذا في تمويل مشاريع التنمية»<sup>(16)</sup>.

وعلى العكس من ذلك؛ يرى آخرون أنّ هناك تأثيراً سلبياً كبيراً على الدول المصدرة للهجرة، خاصّة إذا كان مهاجروها من ذوي المهارة والخبرة أو من العقول المفكرة، لعدم استفادتها منهم، في حين تستفيد الدول المستقبلية لتلك العمالة، وتتمكن بفضلها من استغلال خبراتهم ومكّناتهم، الأمر الذي يساهم في نجاح اقتصادها وزيادة دخلها<sup>(17)</sup>.

ويرون أنّه بالرغم من أنّ الهجرة قد تساعد في القضاء على البطالة في دولة المهاجر الأصلية، إلّا أنّها لم تقض عليها كلياً، ذلك أنه لا يوجد أي تخطيط في الدول المصدرة للهجرة لسد ذلك العجز الذي يحدث جراء الهجرة<sup>(18)</sup>.

كما أنّ التحويلات النقدية للمهاجرين يتم إنفاق معظمها على الاستهلاك؛ كالأستثمار العقاري الشخصي؛ أو في مجال التجارة والأعمال الشخصية المحدودة، التي لا تعود بالنفع على التنمية في الدول المصدرة للهجرة<sup>(19)</sup>، فلم تساهم هجرتهم إلى أوروبا إلّا في تكريس واقع بلدانهم المتخلف وتبعيتها للغرب<sup>(20)</sup>.

**المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية:**

تؤدي الهجرة عموماً إلى تغيير التركيبة الاجتماعية لكل من الدول المصدرة للهجرة ونظيرتها المستقبلية، كنتيجة لما يُسمّى بالانتقاء الهجري؛ حيث يترتب عن الهجرة انتقاء العناصر الشابة من المجتمع، وبصفة خاصة الذكور، إلى دول المهجر، مما يؤثر سلباً على التركيبة الاجتماعية للجانين<sup>(21)</sup>. لاسيما وأنّ للمجتمع المغربي فائضاً من الطاقة الشبانية، على عكس الدول الأوروبية المستقبلية التي تعاني من الشيخوخة المزمنة. كما تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى خلق شعور معادٍ تجاه أولئك المهاجرين؛ حيث يمثّلون قوّة تنافسية لأبناء دول المهجر بصورة غير قانونية<sup>(22)</sup>، ممّا يؤدي إلى تصاعد للعنصرية في تلك المجتمعات، والحد من اندماج المهاجرين فيها<sup>(23)</sup>.

بالإضافة إلى أنّ تزايد المهاجرين غير الشرعيين أدى إلى تدبّي في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية والصحية، خاصة وأنّ أغلبهم لا يدخلون في مظلة التأمين الإجتماعي لدول المهجر<sup>(24)</sup>.

**المطلب الثالث: الآثار الأمنية:**

يشكّل هاجس الأمن المشكلة الأكبر والأخطر في الموضوع؛ حيث تزيد الهجرة غير الشرعية من حدة معدلات الجريمة المنظمة العابرة للأوطان بكافة أشكالها وصورها، ومنها جريمة الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، بشكل فردي أو جماعي، من قبل منظمات تساهم في تقديم يد المساعدة للمهاجرين غير الشرعيين، وتسهّل دخولهم لدول المهجر بجوازات سفر مزوّرة، أو رخص إقامة مزوّرة، أو غير ذلك مقابل كسب المال؛ ممّا يهدّد السلم والأمن، ويضعف الجهود الدولية لتحقيق التنمية واحترام سيادة القانون<sup>(25)</sup>.

كما أنّ الشباب المهاجر بطرق غير شرعية قد يتعرّض للكثير من الآلام والمعاناة والمخاطر أثناء رحلة السّفرة السّرية، التي قد تجعله عرضة للاضطرابات النفسية والسلوكية، لمن نجى منهم، الأمر الذي يجعل من هؤلاء الشباب مرضى نفسانيين، وأحياناً مجرمين، يسهمون في ارتفاع معدل الجرائم في المجتمع؛ كالسرقة في حال لم يتمكن من الحصول على عمل لسد أبسط حاجياته، أو ترويح المخدرات، أو الانخراط ضمن شبكات إرهابية وإجرامية أخرى.

**خاتمة:**

في الأخير نخلص إلى أنّ الهجرة غير الشرعية تمثّل تحدياً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً خطيراً على بلدان وشعوب ضفتي المتوسط، لا يمكن مكافحتها والتصدي لها، وإنقاذ أرواح الآلاف من المهاجرين السريين، إلّا من خلال استحداث تدابير فعّالة على المستويين الإقليمي والعالمي، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، وبناء علاقات شراكة بين البلدان المرسلّة وبلدان العبور والبلدان المستقبلية، وتعزيز سلطات إنفاذ القانون وسلطات المراقبة الحدودية في بلدان هذه المنطقة، على مكافحة الأنشطة الإجرامية ذات الصلة بهذه الظاهرة وفقاً للقانون الدولي، مع الحرص على حماية الحقوق الإنسانية للأشخاص الذين يقعون ضحية لتلك الجرائم.

## الهوامش والمراجع المعتمدة:

- (1) أنظر بشأن شروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب: القانون الجزائري رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008؛ والقانون المغربي رقم 03-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2003؛ والقانون التونسي رقم 7-1968 المؤرخ في 08 مارس 1968؛ والقانون الليبي رقم 6-1987 المعدل بالقانون رقم 2-2004.
- في: فيرونيك بلانس-بواساك وآخرون، "دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي"، الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، ص 22.
- وأنظر أيضاً: الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة، ص 29 وما بعدها.
- (2) فائزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، ماجستير في الحقوق، جامعة باتنة، 2011-2012، ص 16.
- (3) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص 68.
- (4) نفس المصدر، ص 55.
- د. سحنون أم الخير، "الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري: الأسباب والعوامل"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 10.
- (5) هاشم نعمة فياض، هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا: هولندا نموذجاً "دراسة تحليلية مقارنة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 49.
- (6) اتفاقية فرنسا مع المغرب بتاريخ 27 جويلية 1963؛ اتفاقية فرنسا مع تونس بتاريخ 15 أكتوبر 1963؛ اتفاقية فرنسا مع الجزائر بتاريخ 10 أبريل 1964.
- نقلاً عن: مجلة العمل والتنمية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، عدد 32، ص 19.
- (7) فائزة بركان، المرجع السابق، ص 36.
- (8) صلاح الدين فوزي، "الإطار العام لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية، القاهرة، العدد 63، أوت 2017، ص 49.
- (9) الأخضر عمر الدهيمي، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، يوم 8 فيفري 2010، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 4.
- (10) د. نجوى حافظ وآخرون، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010، ص 13-14.
- (11) د. مفيد الزيدي، "أزمة إنسان أم أزمة أمة: هجرة العرب نحو الغرب"، مجلة العرب الأسبوعي المجتمع، عدد 6، فيفري 2010.
- (12) د. باسم سامي محمود الشجلاوي، "الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا إلى أوروبا: أسباب وآثار"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 5، مارس 2019، ص 6.
- (13) المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تونس، أكتوبر 2017، ص 14.
- (14) د. باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 22.
- (15) د. باقر سلمان النجار، نفس المصدر.
- هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص 122.
- (16) د. باقر سلمان النجار، المرجع السابق، ص 24 و 25.
- (17) هشام بشير، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 178، 2010، ص 6.
- (18) باسم سامي، المرجع السابق، ص 7.
- (19) هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص 123.
- (20) باقر سلمان النجار، المرجع السابق، ص 26.



- (21) باسم سامي، المرجع السابق، ص 8.
- (22) د. نجوى حافظ وآخرون، المرجع السابق، ص 39.
- (23) هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص 105.
- (24) فائزة بركان، المرجع السابق، ص 63.
- (25) د. نجوى حافظ وآخرون، المرجع السابق، ص 238.